

MPRA

Munich Personal RePEc Archive

**The Role of Intellectual Capital in
Developing SME's in the Arab Countries**

Elasrag, Hussein

17 May 2014

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/56046/>

MPRA Paper No. 56046, posted 20 May 2014 08:47 UTC

دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

حسين عبدالمطلب الأسرج

اقتصادى أول بوزارة التجارة والصناعة المصرية

elasrag@gmail.com

٢٠١٤

دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

ملخص

تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين ٤٠% - ٨٠% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥% ، ٥١% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب. وتنبع أهمية رأس المال الفكري من كونه أكثر الأصول قيمة حاليًا إذ إنه يمثل القوى الفكرية العلمية القادرة على تطوير وتقديم المشروعات. وأصبح أهم مكونات الثروة القومية وأعلى موجودات الشركات والمنظمات الأخرى. ويهدف هذا البحث الى القاء الضوء على دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

The Role of Intellectual Capital in Developing SME's in the Arab Countries

Abstract

This paper aims to study the role of intellectual capital in developing SME'S in the Arab countries. Intellectual capital is being viewed as the real representative concerning the ability of any company to compete or to make success especially after the gradual economic change to the economy based on knowledge. So Intellectual capital becomes the new basis and the most modern production's factor which regard it as the essential resource to the erection of fortune even more important than the traditional factor of production such as : work, capital and raw materials. Intellectual capital plays important role to support sustained competitive advantage and developing SME'S in Arab countries.

مقدمة

إن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية - وخاصة الدول العربية - لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول العربية. وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة. حيث تساعد تلك المشاريع في التنمية الصناعية وتساعد على تحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن. فالاقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط، بل وبوجود بيئة جذابة للأعمال الريادية وتوفر شبكة واسعة ومتنوعة من الموردين من المشاريع الصغيرة الكفؤة القادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية. بالإضافة الى ذلك تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في توفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط. وفي ظل اقتصاد المعرفة أصبحت المعرفة من أهم الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث والتصادم من أجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث والتصادم من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة. وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها المنصة الأساسية لهذا الاقتصاد. ومن هنا تنبع أهمية رأس المال الفكري من كونه أكثر الأصول قيمة حالياً إذ إنه يمثل القوى الفكرية العلمية القادرة على تطوير وتقديم المشروعات. وأصبح أهم مكونات الثروة القومية وأعلى موجودات الشركات والمنظمات الأخرى. ويهدف هذا البحث الى القاء الضوء على دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

أولاً: واقع وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يشير كثير من الاقتصاديين والباحثين من خلال دراساتهم إلى أن دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها وضمها ديمومتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص، حيث لا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين هذه المشروعات من جهة، والتوظيف الذاتي من جهة ثانية، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة من جهة ثالثة .

ولقد أدركت الدول النامية أهمية هذه المشروعات متأخرًا، وأصبحت تعمل على تقديم الدعم المالي والفني لها، وكذلك على توفير البنية التحتية المناسبة، لأن ذلك يتم وفقًا لقدرةاتها المالية والفنية المتوفرة والمتواضعة، كما هو معروف. لقد بدأ الاهتمام بهذه المشروعات بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها ونجاحها في معالجة بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة. وبأبي هذا الاهتمام المتزايد - على الصعيدين الكلي والجزئي - بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تعتبر آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تنخفض نسبتها في الدول النامية. كما أن هذه المشروعات تشكل ميدانًا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالًا واسعًا أمام المبادرات والمبادرات لإنشاء هذه المشاريع، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للدخلين الجدد إلى سوق العمل. ومؤخرًا، وبسبب عدم فعالية السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية وأدواتها المختلفة في مواجهة مشكلة البطالة - وذلك بسبب ما تعانيه بعض الاقتصاديات من مشاكل واختلال في هيكل اقتصادياتها - أصبحت هذه المشروعات آلية فاعلة لسياسة أو استراتيجية التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحها لا سيما في الدول الفقيرة والأكثر فقرًا^١.

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين ٤٠% - ٨٠% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥%، ٥١% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب ٢. ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقًا لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تاهيلها، والمستوى العام للاجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقًا للهدف منه، وهل هو للاغراض الإحصائية أم للاغراض التمويلية أو لاية أغراض أخرى ٣

^١ أحمد مشعل المشروعات الصغيرة: عقبات الدعم ومحدودية التمويل، مجلة التدريب والتنمية، السعودية، العدد ١٧٤. متاح في:

<http://www.altadreeb.net/articleDetails.php?id=1028&issueNo=34>

٢ البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص ٧٤

٣ ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشًا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فالتوسط أو الكبير في دولة نامية يعتبر صغيراً في دولة متقدمة. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من ٢٥ تعريفًا مختلفًا في ٢٥ بلدًا أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية. وتتنوع معايير تعريف المؤسسات الصغيرة

وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من ٢٥ تعريفاً مختلفاً في ٢٥ بلداً أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية^١. فالبنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى ٥٠ عامل وجمالي الأصول والمبيعات حتى ٣ مليون دولار. ولا يوجد اتفاق حول تعريف المشروعات الصغيرة بين المنظمات الدولية، فالبنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى ٥٠ عامل وجمالي الأصول والمبيعات حتى ٣ مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى ١٠ عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى ١٠٠ ألف دولار، وجمالي الأصول حتى ١٠ آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى ٣٠٠ عامل وجمالي الأصول والمبيعات حتى ١٠ مليون دولار^٢. بينما ووفقاً لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من ٢٠-١٠٠ فرد، والمتوسطة تلك التي يعمل بها من ١٠١ إلى ٥٠٠ فرد، أيضاً قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى فئة الشركات الصغيرة وهي التي يعمل بها ١٠٠ عامل فأقل، وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل بها من ١٠٠ عامل وأقل من ١٠٠٠ عامل^٣. أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات

والمتوسطة بين معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، أو وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق. ويتطلب التعريف الواضح توقُّر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية. وتستند الدول العربية في تعريفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه الصناعات، إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداماً لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال. راجع، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢-٣ أيار (مايو) ٢٠٠٧، ص ص ٣-٤

^١ الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، مرجع سابق.

^٢ Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003 pp 2-3

^٣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٥، الكويت، يونيو ٢٠٠٦، ص ٧٥

الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ الى ٩٩ عامل ، وما يزيد عن ٩٩ يعد المشروعات كبيرة^١.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتباين تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويمكن التعرض إلى التعاريف المعتمدة في بعض البلدان العربية في الجدول رقم (١):

الجدول رقم (١) بعض التعاريف المعتمدة في البلدان العربية

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
اليمن: -مشروعات صغيرة . -مشروعات متوسطة -مشروعات كبيرة وهذا التعريف ينطبق على قطاع الصناعة	-أقل من ٤ عمال -أقل من ١٠ عامل -أكثر من ١٠ عامل	
الأردن: -مشروعات صغيرة . -مشروعات متوسطة -مشروعات كبيرة	- ما بين (٢ - ١٠) عمال - ما بين (١٠ - ٢٥) عاملا -أكثر من ٢٥ عاملا	
السودان المشروعات الصغيرة	-أقل من ١٠ عمال. (تعريف وزارة الصناعة)	
سلطنة عمان: -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	- أقل من ١٠ عمال - ما بين ١٠ - ١٠٠ عامل	رأس المال المستثمر أقل من ٥٠ ألف ريال. رأس المال ما بين (٥٠ - ١٠٠) ألف ريال.
مصر : المشروعات الصغيرة :	- أقل من ٥٠ عاملا.	يتراوح رأس مالها ما بين ٥٠ ألف جنية إلى مليون جنية
الجزائر: -مشروعات متناهية الصغر. -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	-أقل من ١٠ عمال -أقل من ٥٠ عامل -من ٥٠ إلى ٢٥٠ عامل	
السعودية: -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	- ما بين (١ - ٢٠) عاملا - ما بين (٢١ - ١٠٠) عاملا	ولا يزيد رأس المال المستثمر على ٢٠ مليون ريال وهذا التعريف صالح لقطاع الصناعة
الكويت :		على أن لا يتجاوز رأس مالها ٢٠٠ ألف دينار كويتي

^١ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم

انسانية www.ulm.nl السنة الرابعة: العدد ٣٠: ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦

	أقل من ١٠ عمال ما بين (١٠ - ٥٠) عاملا	مشروعات صغيرة مشروعات متوسطة
	ما بين (٥ - ١٩) عاملا ما بين (٢٠ - ١٠٠) عاملا	<u>البحرين :</u> مشروعات صغيرة مشروعات متوسطة
رأس المال المستثمر للمشروعات الصغيرة في حدود ١٠٠ ألف دينار	- ما بين (١ - ٩) عمال - ما بين (١٠ - ٢٩) عاملا	<u>العراق:</u> مشروعات صغيرة - مشروعات متوسطة
لا يتجاوز رأس المال المستثمر ٢ مليون دولار رأس المال المستثمر ما بين (٢ - ٦) مليون دولار.	-يعمل فيها أقل من ٣٠ عاملا -يعمل فيها أقل من ٦٠ عاملا	<u>دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية</u> <u>(تصنيف منظمة الخليج للاستشارات</u> <u>الصناعية)</u> مشروعات صغيرة مشروعات متوسطة
	-ما بين (١ - ٤) عمال -ما بين (٥ - ١٩) عاملا -ما بين (٢٠ - ٩٩) عاملا	<u>تصنيف المشروع العربي لدعم القدرات</u> <u>في إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة</u> <u>والمتوسطة (الريادي)</u> -المشروع الصغير جداً : -المشروع الصغير : -المشروع المتوسط :

المصدر: منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية، ٢٣ فبراير/ شباط - ١ مارس / آذار ٢٠٠٨ ص ص ١٣-١٥

وتعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي ٩٩% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، وتساهم بحوالي ٨٠% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص، ويعمل بما حوالى ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي، أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من ٩٠% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو ٤٥% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن ١%، وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من ٩٥% من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو ٩٠% من الوظائف. وفي دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٤,٣% من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو ٦٢% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي ٧٥% من الناتج الإجمالي للدولة^١.

^١ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٥، الكويت، يونيو ٢٠٠٦، ص ٧٨.

وتكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي:

١. تستخدم هذه المشروعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.

٢. تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

٣. توفر هذه المشروعات سلماً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

٤. توفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

٥. تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها وعملائهم. كما تساهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل.

٦. تعد هذه المشروعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومحتبراً لنشاطات وصناعات جديدة.

٧. تلعب هذه المشروعات دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير. وبذلك تساهم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

٨. تساهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التركز العمراني والتحصن الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

وبالرغم من هذه الأهمية فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تتمكن حتى الآن من توفير فرص عمل كافية وأنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة، أو تحسين ظروف العمل، أو زيادة الإنتاجية، أو تحقيق مستوى دخل مرتفع للعاملين بها في العديد من الدول العربية، لأسباب عديدة، أهمها:

^١ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧، أبوظبي، ٢٠٠٨، ص ٢٠٧-٢٠٩

١- ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات: يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق . والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلّمها عبر الأنشطة التدريبية . ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص)، والتعاقد والتكافل الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الاستمرار دون عمل في انتظار الوظيفة المرغوبة . ومن البرامج المتخصصة والهادفة إلى تغيير القيم المجتمعية التقليدية السلبية نحو العمل برنامج “إرادة”، وهو مبادرة من الحكومة الأردنية تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع إلى العمل الحر والخاص والتقني.

٢- بيئة أعمال غير مناسبة : لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات . وتجدر الإشارة ، إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداءً جيداً في مؤشر “سهولة ممارسة أنشطة الأعمال” في عام ٢٠٠٦ وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين ٥٢ إلى 165 من أصل ١٧٥ دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما ٣٥ و ٤٠ على التوالي . وتجدر الإشارة إلى البيئة الداعمة لقطاع الأعمال في دبي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث سجلت دبي الترتيب الخامس في العالم، وذلك بعد هونج كونج وسنغافورة وإيسلاند والولايات المتحدة.

٣- الكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية : من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتناسب مع الإحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة - أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم . على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلة. ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الإحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

٤- عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب : تفرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل . بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم و توسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في

الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أو انه.

٥- البرامج المتحازة عن غير قصد : يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة . وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالياً ولو بسيطاً للبدء بالأعمال . ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليماً والأكبر عمراً، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج . كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن و تحمل المناطق الريفية الفقيرة . وتحتاز برامج التشغيل بأشكال أخرى، فعلى سبيل المثال، أشار المسح الميداني الخاص بتقييم كفاءة البرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة المولدة لفرص تشغيل ، والذي قامت به الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة إلى أن معظم الفرص التي تولدت من مشاريعها كانت من نصيب الوافدين (٧ في المائة من الفرص للمواطنين) ويعزى ذلك لضعف التخطيط . ويعاني برنامج تنمية الصحراء في مصر من مشاكل مشابهة، ويقوم البرنامج على أساس مزارع صغيرة كان من شأنها أن تزيد من فرص التشغيل، إلا أنه تبين أن المشروعات الصغيرة مكلفة وتشكل عبئاً على الدولة ، ولذا تنازل البرنامج عن غرضه الرئيسي وتحول إلى دعم المشاريع الزراعية الكبيرة لأنها تشكل عبئاً أقل (وذلك لأن القطاع الخاص يتحمل معظم التكاليف)، على الرغم من أنها تولد فرص عمل أقل لكونها كثيفة رأس المال . وتعاني العديد من آليات التشغيل العربية من مشاكل مشابهة، ومثال ذلك برنامج الإعفاءات الضريبية التي يقدمها مجلس الاستثمار الأردني في سبيل جذب الاستثمارات في قطاع الأعمال . والمعروف أن نظام الإعفاءات الحالي قد منح حوافز ضريبية مرتفعة للشركات الكبيرة أكثر منها للشركات الصغيرة، على عكس ما كان متوقعاً وخلافاً للهدف الرئيسي للبرنامج.

وواقع إن المجالات المتاحة أمام قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تمتد لتشمل الكثير من الأنشطة التجارية والخدمية، مثل الخدمات المصرفية والفندقية والسياحية، وخدمات الصيانة والتشغيل، وخدمات النظافة، وخدمات لنقل والتحميل والتفريغ، وخدمات الإعلان والنشر والحاسب الآلي، ومطاعم الوجبات السريعة والوحدات العلاجية الخاصة، هذا بالإضافة إلى أنشطة المحاجر والمناجم والتشييد والمقاولات. ولا تقتصر على المزارع الصغيرة والأنشطة الحرفية والبيئية والمصانع الصغيرة، وتتسع

أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، عموماً نجد في غالب المراجع و المؤلفات يتم تصنيف المشروعات إلى ثلاث قطاعات هي ١ :

القطاع الأول: و يتضمن المشروعات الزراعية التي تتميز بدرجة تقدم تقنية متوسطة ، و أن عائد مردود رؤوس الأموال المستثمرة فيها هي في تناقص سريع في عصرنا الحالي مقارنة بأزمة سابقة.

القطاع الثاني: و يتضمن المشروعات الصناعية التي تتميز بتقدمها التقني المرتفع، وأن مردودية الاستثمارات فيها في تزايد كبير جداً، و على عكس الأزمنة السابقة منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر و إلى غاية منتصف القرن العشرين التي كانت تعتمد على توظيف يد عاملة هامة، فإن التطورات التي أتت بها الثورة العلمية و التقنية بعد منتصف القرن العشرين و الاستخدام المعمم للآلات و الإنسان الآلي أدى إلى تراجع كبير في عدد مناصب الشغل.

القطاع الثالث: و يتضمن كل أنواع المشروعات الخدمية و التوزيعية، و تجدر الإشارة هنا أن تطور هذا القطاع مرتبط في غالب الأحيان بتطور القطاع الثاني و بتحسين مستويات المعيشة .

ويمكن أن تلعب مشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة دورها متميزاً في تنمية الصناعة العربية، ويقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها يمكن توضيحها ٢:

أ) الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جداً نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في

^١ راجع: محمد الشريف منصور، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تأثيراتها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتلقى الوطني الأول حول "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية"، الجزائر ٨-٩ أفريل ٢٠٠٢، ص ١٥٦

^٢ راجع:- أسامة زين العابدين، منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية؟، متاح في

<http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm>

أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

ب) الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات المخبوزة) لأن هذه المنشآت تعتمد على الإنتاج يوماً بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المنشآت قريبة من أسواق المستهلكين.

ج) الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات التجارة من أبواب و منافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس...).

د) الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية والسجاجير اليدوي).

ويتم تصنيف المنتجات حسب مستوى التقنية المستخدم كما يلي¹:-

- المنتجات الأولية: المعادن والمنتجات الزراعية ومنتجات الغابات التي يتم تصديرها دون معالجة.
- الصناعات القائمة على الثروات: الأغذية المصنعة والتبغ ومنتجات الأخشاب البسيطة ومنتجات تكرير البترول والأصباغ والجلود الخام) وليس المنتجات الجلدية(، والأحجار الثمينة والكيماويات العضوية. وقد تكون هذه المنتجات عبارة عن مكونات أولية بسيطة ولكنها تتطلب مهارة عالية مثل البترول.
- الصناعات القائمة على التكنولوجيا البسيطة: صناعة النسيج والملبوسات والأحذية وغيرها من المنتجات الجلدية ولعب الأطفال والمنتجات البلاستيكية والمعدنية البسيطة والأثاث والأواني الزجاجية. وكل هذه الصناعات تتميز بالتكنولوجيا المستقرة والواسعة الانتشار التي تتجسد بدرجة كبيرة في المنتجات الرأسمالية التي لا تتطلب الكثير من البحث والتطوير أو المتطلبات المهارية أو اقتصاديات وفورات الحجم. وعادة ما تكون تكاليف العمالة من العناصر الرئيسية للتكلفة وتكون العوائق أمام دخول هذه المنتجات قليلة بشكل عام.
- الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتوسطة: الصناعات الثقيلة مثل السيارات والكيماويات الصناعية والآلات والمنتجات الكهربائية والإلكترونية النمطية. وتستخدم هذه المنتجات تكنولوجيا معقدة نسبياً، ولكن ليست سريعة التغير، وتستخدم هذه الصناعات مستويات متوسطة من البحوث والتطوير، وتستخدم مهارات متقدمة في الهندسة

¹ وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٨٧

والتصميم، وتعطي إنتاجا على نطاق كبير .وعادة تكون العوائق أمام دخول هذه المنتجات كبيرة بسبب المتطلبات الرأسمالية وما تحتاجه هذه المنتجات من معرفة قوية من ناحية التشغيل والتصميم والتنوع في المنتجات.

- الصناعات القائمة على التكنولوجيا الفائقة: المنتجات الكهربائية والإلكترونية المعقدة ومنتجات الفضاء والآلات الدقيقة والكيمائيات الدقيقة والمستحضرات الدوائية؛ وأغلب هذه المنتجات يحتاج إلى قدرات تصنيع متقدمة واستثمارات كبيرة لإجراء البحوث والتطوير وإقامة بنية تحتية ذات تكنولوجيا متقدمة ووجود تبادل وثيق فيما بين الشركات والجامعات والمعاهد البحثية. إلا أن العديد من الأنشطة، لاسيما الإلكترونيات، تمر بمراحل تجميع نهائية تستخدم تكنولوجيا بسيطة، حيث يعتبر انخفاض تكلفة العمالة عاملا تنافسيا هاما

ثانيا: مفهوم وأهمية رأس المال الفكري .

بدا الاهتمام برأس المال الفكري في المنظمات بداية من فترة الثمانينات حيث أكد المديرون والأكاديميون والاستشاريون على مستوى العالم أن الأصول غير المادية في المنظمة . أي رأس المال الفكري . تعتبر محددًا أساسيا لما تحققه المنظمة من أرباح، وفي بداية التسعينات ظهرت بعض الكتابات التي تناقش فكرة رأس المال الفكري للمنظمة وهو الذي يحقق النجاح والربحية للمنظمة، حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المنظمات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في الأصول المادية فقط ولكن في مهارات أفرادها وفي التراكم الفكري والمعرفي الذي تمتلكه هذه المنظمات .^١

ولرأس المال الفكري العديد من المصطلحات المرادفة التي تشير إلى نفس المعنى كالأصول غير المادية، الأصول المعنوية، رأس المال المعرفي، الأصول المعرفية، الأصول الفكرية، والموجودات المعرفية، ومن أهم تعاريف رأس المال الفكري نجد :^٢

^١ للتفاصيل حول نشأة رأس المال الفكري راجع: فاطمة على الرابعة، مستويات رأس المال الفكري في منظمات الأعمال: نموذج مقترح للقياس والتطبيق، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الاول ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة ، مصر، يناير ٢٠١٢، متاح في : <http://www.feps.edu.eg/en/publications/nahda/vol13/issue1/fatma.pdf> ، ص

ص ٥-٩

^٢ سلام عبد الرزاق، بوسهوه نذير، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى : استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

١٨ و ١٩ أبريل ٢٠١٢، ص ٤

- تعريف توماس ستيوارت (T. Stewart) الذي يعرفه بأنه المادة المعرفية الفكرية ، المعلومات ، الملكية الفكرية ، الخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتنشئ الثروة .
- تعريف ادفينسون (Edvinsson) رأس المال الفكري هو مضامين المعرفة، الخبرات العملية، التكنولوجيا التنظيمية، وعلاقات الزبائن والمهارات المهنية المقدمة والضرورية للمنافسة في السوق.
- كما يعرف رأس المال الفكري بأنه ” هو عبارة عن جزء من رأس المال البشري للمنظمة يتمثل فيما يملكه الأفراد من القدرات المعرفية والتنظيمية وغيرها ، تمكنهم هذه القدرات من إنتاج الافكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة والتي تمكن المنظمة – اذا إستطاع الوصول الى هذه المعرفة – من توسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها وتجمعها في موقع قادرة على اقتناص الفرصة المناسبة . ولا يتركز رأس المال الفكري في مستوى إدارى معين دون غيره ”^١ .
- ويمكن تعريف رأس المال الفكري على أنه مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والمنجزات التي تمكنهم من الإسهام في أداء المنظمات التي يعملون بها؛ وبالتالي الإسهام في تطور مجتمعاتهم بل والعالم بأسره.^٢
- أن رأس المال الفكري عبارة عن صفوة العاملين الذين يمتلكون قدرات عقلية ومهارات بحيث يكونوا قادرين على الإبداع وإنتاج أفكار جديدة قادرة على المحافظة على وضع الشركة التنافسي، وزيادة إنتاجيتها، وتقليل الكلف، وتعظيم نقاط القوة داخل المنظمة، ولا يُشترط توفر شهادة أكاديمية في رأس المال الفكري ولا تتحدد في مستوى أداري معين ساعين من خلال ذلك لاقتناص الفرص والمحافظة على العملاء.^٣

^١ عادل حرحوش المرفجى ، أ. أحمد على صالح ” رأس المال الفكري : طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه ” ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨ . مشار اليه عند شويح محمد ، دور الرأس المال الفكري في تنمية المنظمات، متاح في: <http://www.chouihmohamed.com/?p=90>

^٢ عبد الرحمان بن احمد هيجان ، راس المال الفكري أستراتيجيه التحول من الفئه العامة إلى الفئه المميزه، ١٤٢٧ هـ ، متاح في : <http://abufara.net/index.php/2012-10-21-10-56-42/2012-10-21-10-57-16/33-2013-07-21-15-36-02/8-0000056>

^٣ صلاح هادي الحسيني، القيادة الإدارية وأثرها في إدارة الموارد البشرية استراتيجياً دراسة ميدانية في المنظمات الحكومية في محافظة الناصرية /العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، ٢٠٠٩، ص ٣٤

ومن خلال ما تقدم من تعاريف سابقة لرأس المال الفكري نلاحظ التباين في توصيفه فمنهم من ركز على الميزة التنافسية، والآخر ركز على مستوى الإبداع، وثالث ركز على كونها تحافظ على منظمات الأعمال في أجواء المنافسة السائدة، ورابع أكد على قدرتها على إنتاج أفكار جديدة تعظم من نقاط القوة واقتناص الفرص وقد اشتركت التعاريف بمجموعة مشتركات منها:¹

- ١- التركيز على النخب ذات المؤهلات والقدرات العلمية والعقلية.
 - ٢- أن رأس المال الفكري هم الأشخاص الذين يمثلون ميزه تنافسيه يصعب إلى حد كبير إيجاد بديل عنهم.
 - ٣- يتكون من مجموعة من العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم.
 - ٤- يرمي إلى إنتاج أفكار جديدة أو تطوير لأفكار قديمة يمكن إن تساهم في المحافظة على وضع الشركة التنافسية.
 - ٥- يسعى إلى توسيع الحصة السوقية للمنظمة وتعظيم نقاط القوة.
 - ٦- يقود إلى خفض التكاليف وإمكانية البيع بأسعار تنافسية مع تحسين إنتاجية المنظمة.
 - ٧- يقود إلى زيادة القدرة الإبداعية وجذب العملاء وتعزيز ولائهم ولا يتركز في مستوى إداري معين دون غيره.
 - ٨- لا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يعتبر رأس المال الفكري ولا يتحدد في مستوى وظيفي معين.
- فأما رأس المال الفكري هو المعرفة لكن أية معرفة؟ فقد يكون لأحد العمال ميول ادبية بحيث قد يتقن الشعر أو الزجل أو كتابة القصة ، ولكن هذه المعرفة قد لا تفيد. فالموهبة الأدبية لأحد عمال المصنع لا تقدم حلولاً للعملاء. فأما رأس المال الفكري هو المعرفة المفيدة للمشروع ، فإذا كان هذا ما العامل ذو الميول الدبية يعمل في دار نشر مثلا فإن تلك المعرفة تعتبر رأسمالا بشريا. بالطبع في هذه الحالة تصبح مهارة العامل ذات قيمة عالية للمشروع .
- إذا فأما رأس المال الفكري هو المعرفة التي يمكن توظيفها ، فالمعرفة لا تصبح رأس مال إلا إذا تم العثور عليها وتوظيفها بحيث يمكن استخدامها لصالح المشروع. فقد يكون لدى أحد عمال المصانع فكرة رائعة لتحسين الإنتاج، لكن لا يصبح لهذه الفكرة فائدة إذا بقيت داخل ذهن العامل ولم تخرج إلى حيز التطبيق فلا طائل من وراء أية معرفة دون وضعها موضع التطبيق. فأما رأس المال الفكري الذي لا يجد طريقه للتوظيف والممارسة هو بمثابة رأس مال مدفون ومهدر.

¹ المرجع السابق، ص ٣٤

و تجدر الإشارة إلى أن هناك تسميات عديدة لرأس المال الفكري تتداولها أدبيات الموضوع كـرأس المال الفكري ورأس المال اللاملموس ... الخ . وكل هذه التسميات يقابلها مفهوم رأس المال المادي أي أن الأصول الفكرية تقابلها الأصول المادية ويمكننا التفريق بين الاثنين من خلال الجدول التالي:

المقارنة بين رأس المال المادي ورأس المال الفكري

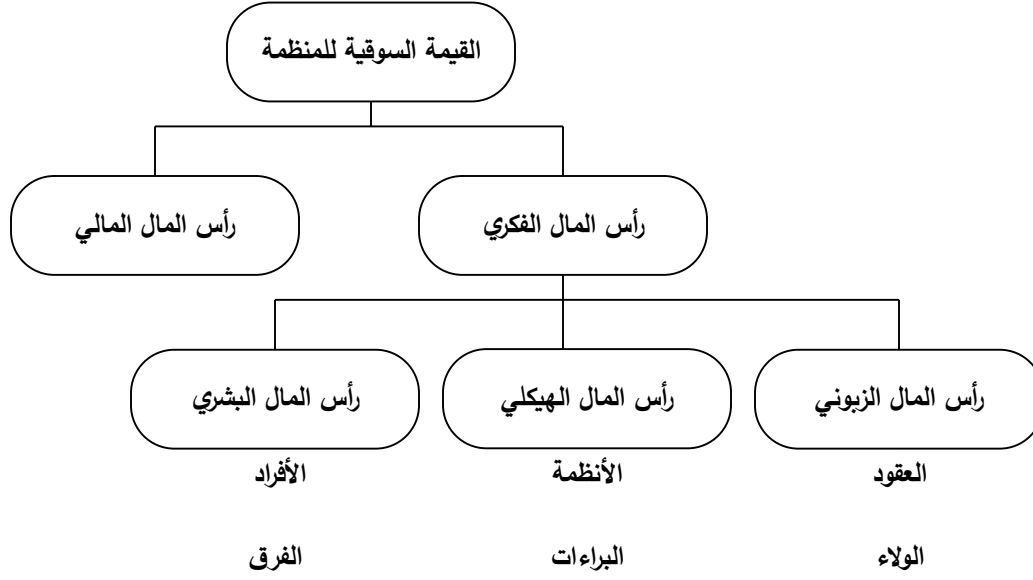
البيان	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
الميزة الأساسية	مادي ملموس	غير مادي - أثيري - غير ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركة	في عقول الأفراد العاملين في الشركة
التمثيل النموذجي	الآلة ، المعدة ، المباني	الأفراد ذوي المعارف والخبرات
القيمة	متناقصة بالإندثار	متزايدة بالإبتكار
نمط خلق الثروة	بالإستخدام المادي	بالتركيز والانتباه والخيال الواسع
المستخدمون له	العمل العضلي	العمل المعرفي
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث المشاكل	يتوقد عند حدوث المشاكل
الزمن	له عمر إنتاجي وتناقص بالطاقة	ليس له عمر مع تزايد في القدرات الإبداعية

المصدر: عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٥. ص ٥

ولقد قدمت نماذج عديدة لمكونات رأس المال الفكري^١، ولعل النموذج الذي قدمه توماس ستوارت (T. Stewart) والذي يحدد مكونات رأس المال الفكري في ثلاث فئات هي رأس المال الهيكلية ، رأس المال البشري ، ورأس المال الزبوني، هو الأكثر شيوعا واستخداما لأنه يتضمن المكونات الأساسية لرأس المال الفكري، والشكل التالي يبين هذه المكونات الثلاث.

^١ للتفاصيل راجع:

هيكل رأس المال ومكوناته



وعلى ذلك فرأس المال الفكري في المنظمات يتمثل في :^١

١- العاملون في المنظمة والذين لديهم أفكار أو إقتراحات أو معلومات تقدم حلول فعالة ومبتكرة للعملاء .

- سلام عبد الرزاق، بوسهوه نذير، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ١٨ و ١٩ أبريل ٢٠١٢، ص ص ٥-٨
- عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٥. ص ص ٥-٩

^١ شويح محمد، دور الرأس المال الفكري في تنمية المنظمات، متاح في: <http://www.chouihmohamed.com/?p=90>

٢- نظام العمل الفعال والذي يتيح إمكانية ترجمة المعرفة الى ممارسات واقعية ومفيدة للمنظمات فالمعرفة بدون تطبيق ليس لها أى جدوى .

٣- العملاء الذين لديهم القدرة على تقديم معلومات وأفكار للمنظمة تضعها في القمة.

لذا فحتى تستثمر المنظمة رأس مالها الفكرى أفضل استثمار فمن المفترض أن تشجع عامليها وتحفزهم على تقديم أفكارهم وتسهل عملية تبادل المعلومات فما بينهم من جهة وبينهم وبين الإدارة من جهة أخرى وأن توفر لهؤلاء العاملين المناخ الذى يمكنهم تقديم معلوماتهم وأفكارهم بحرية كاملة .

٣- دور رأس المال الفكرى في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تتجلى إذاً أهمية رأس المال الفكرى في كونه أصبح دعامة تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونماؤها، فكلما ازدادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية، وهو ما يشكل ميزة تنافسية، بعد ما تبين تفوق العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، من هذا المنطلق جاء التركيز على رأس المال الفكرى باعتباره استراتيجية للتحويل من صناعة صغيرة إلى صناعة أكثر تطوراً.

ويكون ذلك من خلال:

- إعداد برامج تدريبية بالمشروعات الصغيرة وتخصيص معاهد متخصصة لرفع مستوى الوعي المهني للمسؤولين وبرامج التدريب الفنى لرفع مستوى مهارة العاملين.
- تحفيز عمليات البحث العلمى والتطبيقي لا سيما المرتبطة بالمشروعات الصناعية الصغيرة وتحديث التعليم المهني، وإنشاء نظام خاص بالدعم الفنى يقوم به الاختصاصيون بتقديم الخدمات الإرشادية، ودراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة للتغلب على العقبات.
- عدم اعتبار المشروعات الصغيرة كيانات منفصلة، بل هي جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة من التعاون والتنسيق فيما بينها.

ولهذا إذا أردنا التقدم فلا سبيل سوى قيام مشروعات تقوم في الأساس على استغلال رأس المال الفكرى باعتباره أهم أصول قيام ونمو المشروعات. لهذا فاني أوصي بما يلي:-

١. ضرورة تفعيل مفاهيم رأس المال الفكري ضمن الهيكل التنظيمي للوزارات والمؤسسات كوحدات تنظيمية مستقلة، وكذلك تطوير الهياكل الحالية وفقاً لمفاهيم ووظائف إدارة الموارد البشرية كفلسفة وليس كإجراءات، ما يساعد على تشجيع الأفراد على الابتكار والإبداع عن طريق إفساح المجال أمامهم لتقديم أفكار ابتكارية تهدف إلى التميز والتفوق.
٢. تطوير وإعداد الخطط الاستراتيجية للوزارات والمؤسسات كي تستوعب مفاهيم وقيم وأهداف رأس المال الفكري والحرص على مشاركة المديرين في كافة المستويات في صياغتها.
٣. تبني نشر مفاهيم وثقافة إدارة المعرفة وقيم رأس المال الفكري من خلال ورش عمل وحلقات نقاشية على أن يتم الإسراع في تنفيذ ذلك من أجل الارتقاء بالأداء.
٤. التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة لنشر ثقافة إدارة المعرفة ورأس المال الفكري من خلال تشجيع المؤسسات والأفراد على ضرورة استيعاب مفاهيمه ومكوناته وطرق قياسه.
٥. استقطاب المواهب والكفاءات المتفوقة مع رعاية هذه الكفاءات عن طريق وضع برامج للاحتفاظ بهم والمحافظة عليهم وذلك لخلق بيئة ابتكارية تدعم القدرات التنافسية.
٦. وضع الإطار العلمي والعملي لتطوير وإدارة المواهب وصياغة النظم الكفيلة لتحقيق التميز المؤسسي لتنمية وتطوير المواهب على كافة المستويات ما يساهم في تعظيم رأس المال الفكري.

المراجع:

١. Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003

٢. أحمد مشعل المشروعات الصغيرة: عقبات الدعم ومحدودية التمويل، مجلة التدريب والتنمية، السعودية، العدد ١٧٤. متاح في:

<http://www.altadreeb.net/articleDetails.php?id=1028&issueNo=34>

٣. أسامة زين العابدين، منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية؟، متاح في

<http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm>

٤. الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات

بناء القدرات، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبو ظبي، دولة

الإمارات العربية المتحدة، ٢-٣ أيار (مايو) ٢٠٠٧

٥. البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد

الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة

٦. سلام عبد الرزاق، بوسهوه نذير، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى

استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، ١٨ و١٩ أبريل ٢٠١٢

٧. شويح محمد، دور الرأس المال الفكري في تنمية المنظمات، متاح

ف <http://www.chouihmohamed.com/?p=90>

٨. صلاح هادي الحسيني، القيادة الإدارية وأثرها في إدارة الموارد البشرية استراتيجياً دراسة ميدانية في المنظمات الحكومية في

محافظة الناصرية /العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك وهي جزء من

متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، ٢٠٠٩

٩. عادل حرحوش المرفجى ، أ. أحمد على صالح ” رأس المال الفكري : طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه ” ، المنظمة

العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٣

١٠. عبد الرحمان بن احمد هيجان ، راس المال الفكري أستراتيجيه التحول من الفئه العامه إلى الفئه المميزه ، ١٤٢٧ هـ ، متاح في : [http://abufara.net/index.php/2012-10-21-10-56-42/2012-10-21-10-57-](http://abufara.net/index.php/2012-10-21-10-56-42/2012-10-21-10-57-16/33-2013-07-21-15-36-02/8-000005)

16/33- 2013-07-21-15-36-02/8-000005

١١. عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

١٢. فاطمة على الربابعة، مستويات رأس المال الفكري في منظمات الأعمال: نموذج مقترح للقياس والتطبيق، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر، يناير ٢٠١٢، متاح في : <http://www.feps.edu.eg/en/publications/nahda/vol13/issue1/fatma.pdf>

١٣. محمد الشريف منصور، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تأثيراتها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتلقى الوطني الأول حول "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية"، الجزائر ٨-٩ افريل ٢٠٠٢

١٤. مؤتمر العمل العربي، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول - القسم الأول، الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة جمهورية مصر العربية، ١٥ - ٢٢ مايو / آيار ٢٠١١

١٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٥، الكويت، يونيو ٢٠٠٦ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٧، أبوظبى، ٢٠٠٨

١٦. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ٢٠٠٥، الكويت، يونيو ٢٠٠٦

١٧. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم انسانية www.ulum.nl السنة الرابعة: العدد ٣٠: ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦

١٨. وزارة التجارة الخارجية، دراسة عن التعريف الاجرائى للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر، القاهرة

١٩. وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٤